

العائلة وعلاقات القرابة والسلطة في المجتمع العربي

محمد مراد

العائلة ركيزة العلاقات القرابية العربية :

ظلت العائلة الممتدة أو الموسعة تشكّل السمة المميزة لبنية العائلة العربية حتى مطالع الستينات من القرن العشرين . فالعائلة الكبيرة أو «الحمولة» كانت تضم عشرات وأحياناً مئات الأعضاء⁽¹⁾، الذين يلتقون حول محور قرابي واحد يتمثل بعائلة العصب، وهي وحدة عائلية «تضم في سلالة (بيت) واحدة كل المتحدّرين من جدّ ذكر واحد، ويُشكّل الانصهار العائلي في هذه الوحدة، القاعدة الأساسية⁽²⁾ .

تألّف البناء العائلي للعائلة الممتدة - الموسعة من مجموعة من الدوائر القرابية المتداخلة . فالقبيلة كانت الدائرة القرابية الأوسع في المجتمع العربي التقليدي . وكانت القبيلة تنقسم إلى عشيرتين أو أكثر، والعشيرة الواحدة إلى فرقتين أو أكثر، والفرقة تتكوّن من جماعتين تسمى الواحدة منها بالفخذ . وكان الفخذ ينقسم، بدوره، إلى حمولتين على الأقلّ، والحمولة تتكوّن من عائلتين ممتدتين أو أكثر⁽³⁾ . وكان جميع أعضاء القبيلة يتحدرون بالتسلسل الأبوي من جدّ مشترك

(1) ماهر الشريف: «تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي»، دار ابن خلدون، بيروت، طبعة أولى، 1985، ص 67.

(2) سليم نصر، كلود دوبار: «الطبقات الاجتماعية في لبنان»، تعريب جورج أبي صالح، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1982، ص 47.

(3) إحسان محمد الحسن: «العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نظام العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي»، دار الطليعة، بيروت، طبعة ثانية، 1985، ص 64.

يحملون اسمه، وفي أحيانٍ كثيرة يكون «ذلك الجدّ خيالياً وغير واقعي»⁽¹⁾. بيد أنّ الارتباط به يعزز نزعة التماثل بالسلالة بين أعضاء المتكون القرابي ويقوي عندهم علاقات الاتحاد والتضامن.

وهناك مناطق عربية عديدة يغلب عليها حتى اليوم الطابع البلدي، إذ إنّ القبيلة لا تزال تشكّل الوحدة الاجتماعية في شمال العراق وجنوبه، وفي بادية الشام وغور الأردن. فحتى اليوم هناك قبيلة تسمى «الرولة» تمتد ديرتها بين صحراء النفوذ في السعودية وحمص وتدمر في سوريا، ووادي السرحان في الأردن وداخل حدود العراق. وهذه القبيلة تتمتع بنفوذ قوي وتقوم علاقاتها على العصبية التي تشكل محور انتظامها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو انتظام يقوم على مبدأ قرابة الدم، ويحدد الولاءات داخل القبيلة التي تبدو وكأنها مجتمع قائم بذاته⁽²⁾.

أما دوائر القرابة البدوية فتتداخل في إطار هذه القبيلة ضمن ثلاث وحدات رئيسية هي⁽³⁾:

الأولى: دائرة البيت أو العائلة الصغيرة التي تسكن خيمة أو منزلاً واحداً، وتشمل عادة الأب والأم (أو الأمهات أحياناً)، والأبناء وزوجاتهم، والبنات غير المتزوجات والأحفاد والحفيدات. ويشكل هذا البيت أو العائلة محور النشاط المعيشي اليومي.

الثانية: دائرة الفخذ أو الحمولة، وهي عادةً تتكوّن من عدة بيوتات يجمعها الإنساب إلى جدٍ واحد يعود إلى حوالى خمسة أجيال سابقة. ويكون الفخذ محور النشاط الدفاعي.

(1) المرجع نفسه، ص 64.

(2) حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ثانية، 1986، ص 70.

(3) المرجع نفسه، ص 69.

الثالثة: دائرة القبيلة أو العشيرة التي تتألف عادة من أربعة إلى ستة أفخاذ، وهذه الدائرة هي الأوسع في البناء القرابي، وإليها ينتمي جميع المتحدرين من جد أو من أصل واحد في الزمن الماضي البعيد، وتتعرّز في إطار هذه الدائرة حركة من التفاعل الرأسي والأفقي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

إلا أنّ هذه الدوائر المتداخلة لم تبق ثابتة أو مستقرة، وإنما تخضع لحركة تغيير داخلي بصورة مستمرة. فالميزة الأساسية التي تتصف بها التشكيلات القرابية العربية، والعشائرية منها على وجه الخصوص، هي ذلك الانقسام الداخلي إلى أجباب بحيث «يحمل كلّ منها اسماً خاصاً لجدٍ مشترك وهمي، يعتقد الأفراد بأنهم يعودون إليه جميعاً بالنسب، لكنهم يجهلون من ناحية أخرى ذلك التسلسل النسبي الذي يربط الأجباب الراهنة بهذا الجدّ الوهمي»⁽¹⁾.

إذا كان المتكوّن القرابي في المشرق العربي قد ارتكز في شكله البنائي على مجموعة من العوامل الداخلية (الحسب، النسب، رابطة الدم، صلة الأرحام، العصبية)، فإنّ هذه العوامل لم تكن معزولة عن جملة من العوامل الخارجية الاجتماعية والاقتصادية. فهناك ثمة حركة انتظام بين ما هو «داخلي» وما هو «خارجي» وفقاً لجدلية قائمة بينهما. صحيح أنّ «القرابة» «مسيطرة» على الكائن بعوامل اقتصادية وسياسية؛ لكنها محدّدة»⁽²⁾.

ارتبطت بنية العائلة العربية ارتباطاً شديداً بنمط الإنتاج القائم، وبطبيعة العلاقات الإنتاجية السائدة. ففي الوقت الذي شكّلت فيه الأرض والزراعة ركيزة الاقتصاد الأساسية منذ عهد الفتوحات العربية - الإسلامية وحتى أواسط القرن العشرين، كان النظام القرابي العربي يجد مرتكزاته البنائية في العائلة الممتدة - الموسعة. فالامتداد والتوسع كانا يعكسان ضرورة التماسك والتضامن العائليين في مواجهة أعباء السلطة الخراجية القائمة على سحب

Cuisinier, Jean: «Economie et Parenté» Mouton Laphaye; Paris, 1975, p. 322. (1)

Augé, Marc: «Pouvoirs de vie Pouvoirs de Mort», Edition de Flammarion, Paris, 1977, (2)
p. 50.

الفائض الريفي على شكل ضرائب من الفلاحين. فقد «اعتبر الفلاحون هذه المهام شأناً أسرياً فتجنّدوا لها من كبيرهم إلى صغيرهم، من رجالهم إلى نساءهم... وأصبحت الأسرة بمجملها تمثل وحدة العمل على الأرض الزراعية. واقتضت طبيعة ذلك العمل توفير الأيدي العاملة، فسعى الفلاحون لتعدد الزوجات وتمجيد الخصوبة عند المرأة، وتطليق العاقر، والزواج المبكر لذكور الأسرة، إذ يؤدي ذلك إلى تزويد أسرة المنشأ الفلاحية بأيدي عاملة جديدة هي أيدي الأبناء من ذلك الزواج، بالإضافة إلى يد الزوجة الجديدة»⁽¹⁾.

أدركت أجهزة السلطة العثمانية، عبر مستوياتها المختلفة، أهمية العائلة الموسّعة كوحدة إنتاجية جماعية يمكنها توفير الفائض الريفي، الذي كان يجري سحبه على شكل استنزاف خراجي من قبل قوى مقاطعية مارست مهام السلطة عبر صيغة نظام الالتزام والجباية الضرائبية. فقد «سّئت السلطات الحاكمة التركية والمسيطرون على الأرض... القوانين التي تنظم انتقال حق التصرف بالأرض وحصره ضمن نطاق الأسرة الواحدة، بل شجعوا التوالد في الأسرة وبقاء أفرادها مجتمعين على أرض إقطاعية واحدة، وربطوهم بشكل جماعي بتلك الأرض»⁽²⁾.

إنّ نمط الإنتاج الذي ساد البلاد العربية في مرحلتي السيطرة العثمانية والأجنبية، والذي ارتكز بشكل أساسي، على أنظمة استثمار الأراضي الزراعية، هذا النمط كان يستلزم «وجود نظام قرابة، يؤمّن بأن واحد تماسكاً عائلياً قوياً وإمكانات قابلة لإدامته. إنّ التفاعل المستمر بين أنظمة حيازة الأراضي (المشاع، التصرف، الملك...) والتقسيم المشترك للعمل، والتنظيم العائلي، يبدو في الواقع ذا أهمية حاسمة بالنسبة إلى سير التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية في المنطقة كلها»⁽³⁾.

(1) زهير حطب: «تطور بنى الأسرة العربية» معهد الإنماء العربي، بيروت، طبعة ثانية، 1980، ص 135.

(2) زهير حطب: «تطور بنى الأسرة العربية»، مرجع سابق، ص 135.

(3) سليم نصر، كلود دوبار: «الطبقات الاجتماعية في لبنان...»، مرجع سابق، ص 46.

توزعت العائلة الكبيرة بين أفرادها العديدين «قوة الضغط عليها، واتصفت بقدرتها على الاستمرار، بل الامتداد والتفرع»⁽¹⁾. فقد شكّلت وحدة اقتصادية إنتاجية واستهلاكية في آن. وسيطرت «على الوظائف والأعمال الاقتصادية التي يزاولها أعضاؤها. فممتلكات ووسائل إنتاج العائلة الممتدة كانت تعود إليها وليس إلى غيرها، وكان أفرادها يشتركون في ممارسة مهنتها الرئيسة كالعامل الزراعي أو أعمال الحدادة والحياكة والتجارة أو المهن والأعمال الأخرى»⁽²⁾.

تجسّد التماسك العائلي في تحييد الفئات والجماعات القرابية «السكن في منطقة جغرافية واحدة حيث كانت بيوتها متلاصقةً ومجاورةً الواحد للآخر. وهذا ما ساعدها على التكاتف والتعاون في ما بينها لإنجاز أعمالها»⁽³⁾.

أما الشكل الهندسي لبيوت العائلة الممتدة - الموسعة فكان عادةً يتخذ صورة الهلال⁽⁴⁾، وهو شكل بنائي له علاقة بمسألة تحصين دفاعات العائلة ومساعدتها على صدّ الهجمات الخارجية، وذلك في وقتٍ كانت تكثُر فيه الصراعات العائلية كلما اختلّ التوازن داخل مجتمع القرية العربية، التي كانت تتوزعها حمولات أو عائلات كبيرة تتركز كل واحدة منها، إلى روابط قرابية واقتصادية متينة، بحيث «كانت كل حمولة تحافظ على تماسكها الاجتماعي بالاستناد إلى هذه الروابط وإلى مسؤولية أعضائها الجماعية والدفاع الجماعي عن مصالح أفرادها»⁽⁵⁾.

دخل التماسك العائلي في بيوت متجاورة ومتلاصقة، في أساس التحولات

(1) زهير حطّاب، المرجع السابق، ص 136.

(2) إحسان محمد الحسن: «العائلة والقرابة والزواج...»، مرجع سابق، ص 49.

(3) المرجع نفسه، ص 67.

(4) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: يوسف نعيمة: «ملكية الأرض والعلاقات الزراعية في بلاد الشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر»، الطريق، العدد الخامس، تشرين الأول (أكتوبر) 1989، ص 79 - 96.

(5) ماهر الشريف: «تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي»، مرجع سابق، ص 67.

البنوية الاجتماعية والاقتصادية للعائلة العربية. فعلى الصعيد الاجتماعي تمثلت تلك التحولات بتعزيز الأمن الاجتماعي للعائلة حيث شاعت ظاهرة الزواج اللحمي بفعل تواتر اللقاءات بين الذكور والإناث المتجاورين. كما أنّ المشاركة الجماعية لأعضاء العائلة في تقاسمهم المآسي والأفراح على السواء، عززت عندهم وحدة المشاعر ووحدة «الأيدولوجيا» التي «كان لها أكبر الأثر في تحقيق الوحدة بينهم وتقوية علاقاتهم الاجتماعية والقربانية»⁽¹⁾.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد اتسم النشاط الإنتاجي في دائرة التساكن العائلي بطابع الاكتفاء الذاتي؛ حيث كان باستطاعة العائلة الممتدة - الموسعة «أن تؤمّن معظم احتياجاتها بفضل وفرة عدد أفرادها. فكلما كان الإنتاج الزراعي يغطي حاجتها من المواد الغذائية، كان ما تربيه من المواشي كافياً لتزويدها ببعض اللحوم والحليب والألبان والسمون. وكانت نساء الأسرة تتولى عملية تحويلها وصنعها، كما كانت تقوم بغزل الصوف والقطن وديغ الجلود في بعض الأحيان ولحاجات خاصة، بالإضافة إلى نسج البسط والخيام»⁽²⁾.

وفيما إذا لم تتوفر بعض الاحتياجات الضرورية الأخرى في النطاق الذاتي للعائلة، فإنها كانت تتأمن غالباً، من طريق المقايضة في إطار مجتمع القرية الذي توزعته عدة عائلات سكنت كل واحدة منها في جهة معينة. فالمقايضة كانت سمة أساسية من سمات الاقتصاد الفلاحي البسيط المرتكز إلى المبادلات العينية التي اعتمدتها العائلة أسلوباً في تعاملها مع العائلات «الأخرى في القرية أو الأسواق القريبة منها. كما أمكن، من خلال الحكم العثماني دفع الرسوم والضرائب المتوجبة عيناً من المحصول»⁽³⁾.

ظلت العائلة العربية الممتدة - الموسعة تشكّل وحدة اجتماعية وإنتاجية وذلك

(1) إحسان محمد الحسن: «العائلة والقربانة والزواج...»، مرجع سابق، ص 67.

(2) زهير حطب: تطور بنى الأسرة العربية...»، مرجع سابق، ص 137.

(3) زهير حطب: تطور بنى الأسرة العربية...»، مرجع سابق، ص 137.

بفعل استمرار مفاعيل الشروط الحاكمة لتطورها البنيوي. فالاستثمار العائلي سواء في العمل الزراعي أو الحرفي، ظلّ وظيفة جماعية عززتها أنظمة الاستثمار التي سادت المجتمع العربي عبر مراحل تاريخه المختلفة. ففي المرحلة التي سبقت ظهور الملكيات الخاصة للأراضي أي قبل 1858، كذلك في المرحلة التي أعقبتها، ظلّت العائلة العربية تقوم كوحدة كاملة وليس كأفراد، بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية. فقد «حددت العلاقات الاقتصادية للعائلة الكبرى (العشيرة) كيفية الحفاظ على الثروة»⁽¹⁾. ويذكر فيليب خوري في حديثه عن العائلات الأعيانية في دمشق، أنّه «في السنوات التي تلت 1860 مباشرة نشأ هناك ميل إلى تسجيل الأراضي الزراعية والعقارات المدنية كأملك خاصة باسم العائلة كوحدة وليس باسم أي من أفرادها. وأكثر من هذا، ولحماية حيازات الأراضي من المصادرة والتقسيم فضّلت العائلة تخصيص جزء كبير منها كوقف للعائلة (وقف أهلي)»⁽²⁾.

وإذا كانت العائلات الأعيانية، لا سيما تلك المقيمة في المدن قد استطاعت عبر لجوئها إلى وسائل متعددة، احتواء النتائج التي كان يمكن أن تترتب على قوانين الأراضي بعد عام 1858، وذلك بسيطرتها على ملكيات واسعة من الأراضي انتزعتها من العائلات الفلاحية في الأرياف الزراعية، فإنّ ذلك لم يغيّر من جوهر العلاقات الإنتاجية التي ظلّت قائمة على أساس أنظمة المحاصصة الزراعية⁽³⁾، وفي إطار المجموعة القروية وتقسيماتها العائلية.

(1) فيليب خوري: «أعيان المدن والقومية العربية»، ترجمة عفيف الرزّاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1993، ص 83.

(2) فيليب خوري، المرجع نفسه، ص 83، وللمزيد من التفاصيل حول الملكية الجماعية للعائلة الكبيرة راجع: Daghestani, Kazem: «Etude Sociologique sur la famille Musulmane contemporaine en Syrie», Paris, 1932, p. 190-192.

(3) حول نظام المحاصصة الزراعية راجع: محمد كرد علي: «خطط الشام»، الجزء الرابع، ص 214 - 217، وكذلك مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي 1914 - 1926»، دار الفارابي، بيروت، طبعة أولى، 1974، ص 242 - 243.

فسيطرة العائلات القوية على الأرض لم تلغ «المجموعة القروية»، وإنما أدت إلى استبعادها واستخدامها⁽¹⁾. فقد ظلت المحافظة على صيغة الاستثمار الجماعي للعائلة، تشكّل الشرط الضروري لتراتبية السلطة عبر توفير قاعدتها المادية المتمثلة بسحب الريوع الخراجية.

ومع دخول المجتمع العربي تحت السيطرة الأجنبية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من التطورات التي أصابت بنيته الاجتماعية والاقتصادية بعد إدخال أنماط جديدة من الإنتاج الرأسمالي، استمرت المجموعة القروية، واستمرت معها العائلة الممتدة - الموسعة تمثل ركيزة النظام القرابي، فقوانين الملكية العقارية التي صدرت في الفترة الإنتدابية أبقت على الملكية الجماعية للعائلة. وبذلك «فإنّ مشاكل الميراث لم تظهر في ذلك الوقت، ولم تهدد سلامة العائلة ووحدتها. فبعد موت ربّ العائلة لا تعطى الملكية للأفراد، بل تبقى محصورة في نطاق العائلة. ومنذ الولادة يكون للوليد الجديد حقّ المشاركة في الملكية الجماعية لعائلته، إذ يشارك، بعد بلوغه سنّ الرشد، مع أبيه وإخوته وأقربائه في السيطرة على ملكية العائلة والإشراف عليها»⁽²⁾.

على قاعدة الملكية الجماعية حافظت العائلة العربية على بقائها وحدة اجتماعية إنتاجية تركز إلى عصبية عائلية «مبنية على رابطة الدم. إلّا أنّ هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح، أو كونها مركزاً للنشاط الإنساني، وعلى تقسيم العمل والتخصص حسب الجنس والعمر، وعلى التواكل الاقتصادي»⁽³⁾.

أظهرت دراسة لروبير كراسويل حول بلدة «بقسميا» في جبل لبنان، استمرار

(1) Latran, André: «La Vie Rurale en Syrie et au Liban», Beyrouth, 1936, p. 213.

(2) إحسان محمد الحسن: «العائلة والقرابة والزواج...»، مرجع سابق، ص 51.

(3) حلیم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، مرجع سابق، ص 175.

الشراكة العقارية حتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين. فمن أصل 384 شخصاً مسجلة أسماؤهم في السجل العقاري كان هناك⁽¹⁾: (102) حالة شراكة بين شخصين، (28) حالة شراكة بين ثلاثة أشخاص، (14) حالة بين أربعة أشخاص و(8) حالات بين خمسة أشخاص. ويذكر كراسويل أنّ «التشابك الغريب في الأملاك العقارية الذي تدل عليه هذه الحالات يتجلى أيضاً، وعلى نحو أدق، حين ندرك أنّ هذه الملكيات لا تتناول من جهة سوى (408) قطع (أي 20٪ من المجموع تقريباً)؛ وأنّ ليس هناك من جهة أخرى، سوى (320) ملاكاً في كل البلدة»⁽²⁾.

أما حالات الشراكة بين الأقارب فتوزعت على الشكل التالي⁽³⁾:

(7) حالات شراكة تربط أعماماً وأحفاداً من جهة الأب، (5) حالات تتناول شراكة ميراث بين أب وأحد أبنائه، (30) حالة ميراث بين إخوة وأخوات، حالة واحدة تتشارك فيها أم وأولادها وأحفادها، وحالتان ملكية مشتركة بين الزوج والزوجة.

وفي بلدة بريقع التابعة لمحافظة النبطية الحالية في جنوب لبنان، تمّ العثور على وثيقة ملكية عقارية لا تحمل اسم مالك، وإنما هي عبارة عن «فسحة مشتركة» أو «بهو دار» تعود لعائلة آل مراد، وهي إحدى عائلات البلدة الرئيسية. والفسحة المذكورة كانت ساحة لدار العائلة الرئيسية، وكانت محاطة بسلسلة من البيوت المتلاصقة والمبنية على شكل «هلال» أو «قوس» شأن سائر الأبنية العائلية التي عرفتها العائلة العربية التقليدية⁽⁴⁾. كما تجدر الإشارة إلى أنّ في بلدة

(1) روبر كراسويل: «القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني»، ترجمة ميشال أبي فاضل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص 137.

(2) المرجع نفسه، ص 137.

(3) المرجع نفسه، ص 137.

(4) من محفوظات السجل العقارية - الدائرة العقارية - صيدا رقم العقار (42) التابع لمنطقة بريقع العقارية.

بريقع المذكورة هناك مشكلة قائمة حتى اليوم تتمثل بوجود أكثر من ألف دونم لا تزال ملكيةً عائليةً جماعيةً لعائلة آل سعد، وهي عائلة يصل عدد أفرادها إلى حوالي 300 شخص. وتكمن المشكلة في مسائل القسمة والفرز وتراخيص البناء وغير ذلك⁽¹⁾.

يمكن القول إنّ العائلة العربية بقيت عائلةً الممتدة حتى أواسط القرن العشرين؛ بحيث استمرت علاقات القرابة تقوم، ليس فقط بين الأهل والأولاد، وإنما ظلّت تتعدّاهم إلى الجدّ والجدّة والأحفاد والاخوة والأخوات وأبناء العمومة والخبولة وغيرهم. فوجود العائلة الممتدة «هو أن تعيش أجيالٌ ثلاثة تحت سقف واحد: أهل الزوج، والأخوات والاخوة، بالإضافة إلى الزوج والزوجة والأبناء والبنات، وربما غيرهم من الأقرباء، فتتداخل علاقاتهم وتشابك مصالحهم وممتلكاتهم»⁽²⁾.

أظهرت دراسة اجتماعية حول تركيب الأسرة العراقية أنّ نسبة العائلات الممتدة في العراق كانت 82٪ حتى عام 1940؛ في حين لم تسجل العائلات النووية سوى 18٪ في العام نفسه⁽³⁾.

غير أنّ ثمة تطوراً نوعياً بدأ يطرأ على بنية العائلة العربية منذ بداية الخمسينات من القرن الحالي أي في المرحلة التي شهدت اتساعاً ملحوظاً في حركة التصنيع ونموّاً متزايداً في التعليم وفروعه، وكذلك اتساع دائرة التوظيف في القطاعين العام والخاص.

أسهمت هذه التطورات في تخفيف مفاعيل الشروط الاجتماعية والاقتصادية، التي شكّلت في السابق الأسس البنائية للعائلة الممتدة، وأدّت، بالتالي، إلى تفكيك بنيتها وتحويلها إلى عائلة «نوعية» أي إلى أسرة صغيرة تتألف من الأب والأم

(1) حديث مع المحامي الأستاذ محمد سعد الذي يسعى لمعالجة هذه المشكلة وإيجاد حلول لمشاكل القسمة والفرز وتراخيص البناء.

(2) حلیم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، ص 193.

(3) إحسان محمد الحسن: «العائلة والقرابة والزواج...»، ص 82.

والأولاد الصغار، وتسكن عادة، في بيت واحد مستقلة عن الأهل. ففي أواخر الستينات كشفت الإحصائيات الاجتماعية أنَّ غالبية الزوجات اللواتي تزوجن في الستينات لم يسكنَّ أبداً مع أهل الزوج. ففي عمَّان كانت النسبة 70٪، ودمشق 59٪، وطرابلس (لبنان) 52٪، وبيروت 75٪، وقرية بوارج في لبنان 67٪، وقرية أرطاس في فلسطين 46٪⁽¹⁾. أما الزوجات اللواتي تزوجن وسكنَّ مع أهل الزوج، فكُنَّ، حسب الدراسة نفسها، وفقاً للنسب التالية⁽²⁾: دمشق 24٪، عمَّان 23٪، بيروت 19٪، طرابلس (لبنان) 12٪، أرطاس (فلسطين) 48٪.

اختلفت النسب بين العائلات الممتدة والنوية تبعاً للموقع الاجتماعي من جهة، ولمكان إقامة العائلة في المدينة أو في الريف من جهة أخرى. ففي العراق كانت نسب العائلات عام 1975 على الشكل التالي⁽³⁾: 34٪ عائلات ممتدة مقابل 66٪ عائلات نوية. وفي المناطق التي تسكنها فئات مهنية ومثقفة كانت ترتفع فيها نسبة العائلات النوية كثيراً. ففي منطقة المنصور تشكَّلت العائلات النوية 91٪، وفي منطقة المأمون 86٪، وفي منطقة القادسية 75٪، وفي حي جميلة ببغداد 66٪⁽⁴⁾. أما في المناطق والأحياء الشعبية فقد انخفضت كثيراً نسبة العائلات النوية لترتفع بالمقابل، نسبة العائلات الممتدة. فقد سجَّلت الإحصائيات في العراق عام 1970 الأرقام التالية⁽⁵⁾: عائلات نوية 11٪ فقط في مدينة الثورة، 13٪ في مدينة السلام، 15٪ في مدينة الحرية. في حين كانت العائلات الممتدة في الأحياء الشعبية: 89٪، 87٪، 85٪ وذلك لمدن الثورة، السلام، الحرية على التوالي.

صحيح أنَّ تحولاً جوهرياً أصاب بنية العائلة العربية، ونقلها تدريجياً من عائلة ممتدة إلى عائلة نوية، إلا أنَّ هذا التحول لم يبلغ تماماً علاقات القرابة العائلية، بل

(1) حليم بركات، المرجع السابق، ص 194.

(2) المرجع نفسه، ص 194.

(3) إحسان محمد الحسن: «العائلة والقرابة والزواج...»، مرجع سابق، ص 82.

(4) المرجع نفسه، ص 116.

(5) المرجع نفسه، ص 116.

على خلاف ذلك، فإنّ ثمة نزعات ومظاهر سلوكية ما تزال تفعل فعلها المؤثر في إعادة إنتاج العلاقات القرابية في غير منطقة من المناطق العربية. أما أبرز هذه المظاهر فهي التالية⁽¹⁾:

1 - ميل واضح للتقارب السكاني بين الأنساب في حيّ واحد أو منطقة واحدة.

2 - توثيق علاقات القرابة بين الأنساب، حتى في حالات التباعد السكاني. فما زالت هناك مناسبات عديدة تشكل حوافز للتقارب العائلي منها: مناسبات الأعياد، والأعراس، والوفاة، وحفلات الولادة، والختان، وغير ذلك من الحوافز العائلية الجامعة.

3 - تشكّلات السلطة في سائر أنحاء المجتمع العربي، ما زالت تعتمد النفوذ العائلي كأحد أبرز الأسس التي تدخل في عملية انبناء السلطة. فالتكتلات العشائرية والعائلية ما زالت ظاهرة بارزة في غير قرية ومدينة عربية. ففي لبنان أظهرت الإحصائيات أنّ هناك حوالي (500) جمعية عائلية مسجلة في وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية في الستينات من القرن العشرين.

4 - ظاهرة الزواج اللحمي، صحيح أنها لم تعد تشكّل قاعدة اجتماعية ثابتة، إلاّ أنها ما تزال تشكل نموذجاً مفضلاً في بعض الأوساط القرابية.

الزواج الداخلي:

شكّل الزواج الداخلي، أي داخل نطاق عائلة العصب، إحدى أهمّ الدعائم الأساسية للتماسك الاجتماعي بين أعضاء المتكوّن القرابي. برزت هذه الظاهرة خصوصاً في المرحلة التي أعقبت صدور قوانين الأراضي العثمانية (1858)، واستمرت حتى أواسط القرن العشرين تمثل سمة مميزة للمجتمعات الريفية والحضرية على السواء.

(1) حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، مرجع سابق، ص 195.

إرتكز الزواج اللحمي على مبدأ الأفضلية المطلقة للاقتران من بنت العم⁽¹⁾. وقد شاع هذا النمط وغدا قاعدة رئيسة لنظام الزواج في المشرق العربي، وترسّخ إلى درجة يحق فيها لابن العم الزواج من بنت عمه دون أية شروط أو قيود، كما يحق له منعها من الزواج من خارج الدائرة القرابية، وسمّي هذا الحق بـ «النهوة»⁽²⁾. كما أنّ التقاليد والأعراف الاجتماعية أعطت أهل الفتى المرشّح للزواج حق اختيار شريكته من بين الأقارب، وهذا ما يسمى بالزواج «المرتب» (Le Mariage Arrangé)، نظراً لقيام الأهل بترتيبه. وقد أرسّت هذه الظاهرة دعائم السلطة العائلية التي يمثلها الأب أو رئيس القرابة أو الحمولة⁽³⁾.

وجد شاكّر مصطفى سليم في دراسته لقرية «الجبايش» في أهواز العراق في مطلع الخمسينات من القرن الحالي، أنه من أصل (120) أسرة⁽⁴⁾ تؤلف القرية، كانت مسألة الزواج الداخلي وفقاً لما يلي⁽⁵⁾:

38,4٪ من رجال الجبايش متزوجون من بنات عمومتهم.

51,2٪ حالات زواج ضمن الفخذ الواحد.

62,2٪ حالات زواج ضمن الحمولة الواحدة.

80٪ ضمن العشيرة.

82٪ داخل القرية.

وأظهرت دراسة أخرى أجريت على قرية فلسطينية في نهاية الربع الأول من

(1) Chevalier, Dominique: «La Société du Mont-Liban au l'Époque de la Révolution industrielle en Europe», Geuthner, Paris, 1971, p. 66.

(2) شاكّر مصطفى سليم: «الجبايش: دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهواز العراق»، مطبعة العاني، بغداد، طبعة ثانية، 1970، ص 121.

(3) إحسان محمد الحسن: «العائلة والقرابة والزواج...»، مرجع سابق، ص 60 و62.

(4) الأسرة هنا تعني الأسرة الصغيرة المؤلفة من أب وأم وأولادهما.

(5) شاكّر مصطفى سليم: «الجبايش...»، مرجع سابق، ص 119 - 121.

القرن العشرين أنّ 13٪ من زيجات القرية البالغة 264 زيجة كانت من بنت العم⁽¹⁾. وفي بيروت كشفت دراسة لجميع عقود الزواج المسجلة في سجلات المحكمة الشرعية السّنية عام 1936، أنّ 7٪ منها كانت من بنت العم؛ في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 11٪ عام 1956⁽²⁾. وفي الريف اللبناني سجّلت نسبة الزواج من بنت العم 18٪ في مطلع الستينات؛ في حين لم تسجل هذه النسبة في منطقتي الغبيري والشّياح من ضواحي العاصمة بيروت سوى 11٪ بين المسلمين (معظمهم من الشيعة)، و3٪ فقط بين المسيحيين⁽³⁾.

وفي دراسته لـ (110) عقود زواج في قرية «بقسميا»، وهي قرية مسيحية في جبل لبنان، توصل روبير كراسويل إلى النتائج التالية⁽⁴⁾:

2٪ تزوجت الفتيات أبناء عمّ من الوجه الأول (لزم).

9٪ تزوّجن أبناء عم (غير لزم) بينهن وبين أزواجهن فروق في الأجيال.

24٪ تزوّجن أقرباء آخرين من جهة الأب.

أما في بلدة دير دوريت في منطقة الشوف (جبل لبنان)، وهي قرية مسيحية، فقد تبين أنه من أصل 87 عقد زواج، كانت حالات الزواج القرابي على الشكل التالي⁽⁵⁾: 6٪ بين أبناء عمّ (لزم)، 21٪ بين أبناء عمّ (غير لزم)، 38٪ بين أقرباء آخرين من جهة الأب.

وفي نهاية السبعينات كشفت دراسة ميدانية لعينة من عائلات العاصمة الأردنية عمّان أنّ 20٪ من الزيجات كانت بين الأقرباء. وفي العاصمة السورية دمشق وجد صفوح الأخرس أنّ 232 حالة من أصل 400 حالة زواج توافقت فيها مكان ولادة الزوج

(1) حلّيم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، ص 202.

(2) المرجع نفسه، ص 202.

(3) المرجع نفسه، ص 202.

(4) كراسويل: «القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني»، مرجع سابق، ص 118 - 119.

(5) المرجع نفسه، ص 119.

مع مكان ولادة الزوجة. كما أشارت النتائج إلى أن 87,6% من الأزواج المولودين في دمشق كانت زوجاتهم من دمشق، وأن 57,2% من الأزواج المولودين في ريف دمشق كانت زوجاتهم أيضاً من ريف دمشق نفسه⁽¹⁾.

ارتبط الزواج الداخلي، أي داخل الدائرة القرابية الواحدة، بشكل عام، بواقع الإنتاج والعلاقات الإنتاجية السائدة؛ إذ في الوقت الذي شكّلت فيه العائلة وحدة اجتماعية وإنتاجية كان الزواج اللحمي أحد الشروط الأساسية لاستمرار الإنتاج العائلي من جهة، ولتوفير الوسائل الفعّالة «لتلافي الانقسامات بين الأشقاء»⁽²⁾ من جهة أخرى.

أعارت العائلة الممتدة - الموسعة أهميةً بالغةً للزواج الداخلي بهدف المحافظة على ملكياتها العقارية وبالتالي، على قوتها الإنتاجية. وكثيراً ما كانت هواجس المحافظة على الملكية تدفع بالعائلة إلى إحداث توازنات في علاقاتها الخارجية مع العلاقات الأخرى؛ إذ في الوقت الذي تحصل فيه حالات زواج خارجي كان عدد النساء اللواتي يدخلن العائلة متقارباً مع عدد نساها اللواتي يتزوجن من خارجها. ومعنى ذلك أن حجم الملكية الذي تفقده العائلة بسبب زواج بعض نساها من رجال من خارج الدائرة القرابية، تعود فتعوضه بالزواج من نساء من عائلات أخرى تدخلها إلى العائلة من أجل المحافظة على التوازن في الثروة؛ وذلك في مجتمعٍ يعترف للمرأة بحقوقها في الوراثة والتملك العقاري⁽³⁾.

كما ينطوي الزواج الداخلي على أبعاد أخرى، فهو إلى جانب حماية الثروة العقارية لدى الجبّ العائلي، يعمّق علاقات القرابة على أساس رابطة الدّم، الأمر

(1) محمد صفوح الأخرس: «تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية»، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976، ص 277.

(2) كلود دوبار، سليم نصر: «الطبقات الاجتماعية في لبنان...»، مرجع سابق، ص 48.

(3) راجع الجدول الملحق عند روبر كراسويل «القرابة الملكية...»، مرجع سابق، ص 154 - 155.

الذي يزيد من قوة العصبية القرابية، والتي على أساسها، يتحدّد موقع الجبّ العائلي على صعيد النفوذ الاجتماعي والسلطة. فهذا الزواج كثيراً ما كان يتم بين رجل وامرأة من الفئة أو المهنة الاجتماعية عينها، ويبقى محصوراً في النطاق العائلي الداخلي، وأحياناً داخل مجتمع القرية دون أن يتعدّى ذلك إلا في حالات قليلة ونادرة⁽¹⁾.

أما الزواج الخارجي فغالباً ما كان يأخذ أبعاداً اجتماعية وسياسية. فقد تلازم مع التراتبية الاجتماعية للعائلة، وارتدى في أغلب الأحيان وجهاً طبقياً واضحاً. ففي حديثهما عن الزواج في نابلس (فلسطين) في مطالع القرن العشرين، يذكر مؤلفا كتاب «ولاية بيروت» أنه في نابلس «تتفرق طبقات المسلمين عن بعضها في مسائل الزواج إفتراقاً محسوساً. ولهم في ذلك حالات خصوصية. ولقد كانت العادة في نابلس أنّ الأسر المعروفة بشرفها لا تزوج إلا بعضها ولا يمكن لأحد أن يتزوج بابة شريفة إلا إذا كان من تلك العائلات؛ حتى لو كان غنياً وصاحب ثروة فلا يحق له أن يأخذ ابنة إحدى الأسر المعروفة النسب ما لم يكن هو معروف النسب منذ مئتي سنة. وكانوا يراعون هذه العادات مراعاة تامة. وكان الغلو يشتد أحياناً بينهم حتى أنّ بعض الأسر كانت تحصر تزويج بناتها بأفرادها الذكور فقط متمسكين بتقاليدهم ومحافظين عليها شديد المحافظة»⁽²⁾. يضيف المؤلفان أنّ العادة المتبعة في نابلس هي «تزويج أفراد كل طبقة من بعضها. فالنابلسيون يراعون هذه التقاليد تمام المراعاة»⁽³⁾.

وإذا كان الزواج قد شكّل أحد مرتكزات التوازن الاجتماعي المتمثل بالمحافظة على مستوى النسب العائلي من جهة، وعلى الموقع الاقتصادي

(1) Chehab-ed-Din, Saïd: «La Géographie Humaine de Beyrouth», Mise-au-jour, Beyrouth, 1960, P. 291-300, et aussi: Chatila Khaled: «Le Mariage chez les Musulmanes en syrie et au liban», Les Presses Modernes, Paris, 1933, P. 90-98.

(2) محمد رفيق بك، محمد بهجت بك: «ولاية بيروت»، الجزء الأول، دار لحد خاطر، بيروت، طبعة ثالثة، 1987، ص 124.

(3) المرجع نفسه، ص 124.

الذي تحتله العائلة من جهة أخرى، فإنّ ثمة أهمية بالغة تترتب على مسألة التزاوج بين العائلات، وتتجسّد بإتساع العلاقات القرابية بينها من طريق المصاهرة، وهي علاقات اجتماعية - سياسية عادة ما تتخذ شكل الكتلة أو الحلف. وتبعاً لحجم وقوة هذا الحلف القرابي يتحدد موقع العائلات المنخرطة في شبكة التحالف على صعيد السلطة وتمثالتها المختلفة في الإدارات الرسمية، والوظائف، والتمثيل البرلماني، والوزاري وغير ذلك. من هنا «كان الزواج لا يتعدى العائلات بل يتم غالباً بين أبناء تلك العائلات حسب مستواها المادي والسياسي»⁽¹⁾. ويذكر مسعود ضاهر أنّ الوجه الطبقي استمر يشكل أبرز سمات الزواج في لبنان في مرحلة الانتداب الفرنسي والمراحل اللاحقة. فالبناء الطبقي ظلّ «متماسكاً اقتصادياً عبر الأجيال، وتكدّست تلك الثروات التي كانت تضاف إلى بعضها بالزواج، لتجعل من بعض الأسر اللبنانية، في المدينة والريف، عائلات ذات ملكيات عقارية كبيرة وأموال وافرة، حافظت عليها طيلة أيام الانتداب ولا زالت حتى اليوم. ومن الملاحظ أنّ أياً من العائلات الغنية في لبنان لم تفقد ثرواتها بسبب المصاهرة»⁽²⁾.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ثمة مفاهيم عشائرية ما زالت تطبع الزواج الخارجي في غير منطقة عربية، لا سيما في أماكن التجمعات العشائرية في شمال العراق، ودلتا الفرات، وبادية الشام وغور الأردن، فقد نشأت بفعل المصاهرة المتبادلة بين العشائر أحلاف قوية أسهمت في تعزيز النفوذ العشائري الاجتماعي والسياسي. وكانت هذه المصاهرة ترتدي أهمية خاصة وتكتسب «أبعاداً اجتماعية عندما تتم بين عائلات حاكمة توطد ترابطها وتجعل منها جبهة واحدة في صراعها على تملك فائض الإنتاج الاجتماعي»⁽³⁾. فكثيراً ما كان الزواج بين العشائر والعائلات يتخذ شكل التحالف السياسي ويستند إلى دوائر

(1) مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي 1914 - 1926»، مرجع سابق، ص 234.

(2) المرجع نفسه، ص 234.

(3) مسعود يونس: «الملكية والعلاقات العائلية في جبل لبنان إبّان حكم الإمبراطورية العثمانية»، رسالة دبلوم دراسات عليا غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت، أيار 1975، ص 28.

هرمية من الأتباع والمؤيدين بدءاً من الدائرة القاعدية في أحياء المدن والأرياف⁽¹⁾، مروراً بسلسلة من المناصب والوظائف وصولاً إلى القطاع الرأسي للسلطة عبر مؤسساتها التشريعية والتنفيذية وغيرها.

العلاقات القرابية والسلطة:

استحوذ موضوع العلاقة بين العائلة كمُتكوّن قرابي والسلطة، على اهتمام الكثير من العلماء والباحثين الاجتماعيين، وفي مقدمتهم ابن خلدون الذي عزا مسألة التملك والغلبة والسلطة إلى توفر شرطها الأساسي المتمثل بقوة العصبية الناشئة. لكن هذه العصبية، حسب ابن خلدون نفسه، تخضع في سيورتها إلى جدلية متواصلة تنشأ عن صراع العصبيات المتعددة⁽²⁾. أما المراحل التي تقطعها العصبية القرابية، منذ نشأتها إلى تطورها فانهايارها، فهي التالية⁽³⁾:

1 - حينما يكون الحسب متفوقاً على النسب تكون العصبية في درجة التحامها القصوى.

2 - إلا أنّ هيمنة الحسب كضابط للمتكوّن القرابي (العائلة) لا تستمر أكثر من أربعة آباء أي خمسة أجيال.

3 - عندما يتحلل الحسب تذوي العصبية وتبدأ بالتحلل ولكن تدافع عن نفسها ليس فقط على مستوى الصراع بل على المستوى المتكوّن، إذ تحاول

(1) حول التزاوج بين العائلات وعلاقات السلطة راجع: Weulersse, Jacques: «Paysans de Syrie et du Proche-orient», Gallimard, Paris, 1946, P. 116-117.

(2) للمزيد من التفاصيل حول مفهوم ابن خلدون لجدلية العلاقة بين العصبية الاجتماعية والسلطة، راجع دراستنا: «المدارس التاريخية الكبرى: دراسات نظرية في مناهج البحث وفلسفة التاريخ»، مطابع مكتبة الفقيه، بيروت، طبعة أولى، 1995، ص 137 - 163.

(3) محمد حسين دكروب: «السلطة والقرابة والطائفة عند: موارد لبنان»، المؤسسة الجامعية، بيروت، طبعة أولى، 1981، ص 94 - 95، وأيضاً: نظير الجاهل: «مفهوم العصبية عند ابن خلدون»، محاضرات، معهد العلوم الاجتماعية، بيروت، 1977.

الالتحام على مستوى علاقات النسب.

4 - يصبح النسب المتواصل أولاً مبدأ العصبية ويسمح للمتكون العصبي أن يضم إليه عدداً أكبر فيقوى عددياً ولكنه يضعف من ناحية اللحمية.

5 - ثم يبدأ النسب المتواصل بالاضمحلال إذ يضع عندما يكبر عدد المتكون العصبي فيصبح النسب البعيد مبدأ اللحمية، لكنها لحمية واهنة وضعيفة.

على قاعدة هذا المفهوم الخلدوني لمراحل العصبية، فإن السلطة الأقوى داخل المتكون القرابي إنما تكون في «عصبية الجب الأقوى». ولما كانت العصبية تعني القوة، فإن عدد الذكور في الجب العائلي كان العنصر الأساسي في تبوأ الجب مركز الزعامة والسلطة، من هنا كانت العائلة العربية التقليدية هي عائلة أبوية تركز في علاقاتها الداخلية إلى «نظام متماسك وموحد تُمارس فيه السلطة من قبل الذكور»⁽¹⁾.

ترسخت مسألة تمجيد الذكور تاريخياً عند العرب، وأضحت سمة اجتماعية مميزة رافقت حياتهم منذ القدم. وقد ارتبطت هذه المسألة ارتباطاً وثيقاً بمسألة القوة التي كانت حاجة أساسية اقتضتها ظروف المجتمع العربي في مرحلة لم يكن فيها للقوانين من فعالية على صعيد تنظيم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فأراضي «الحمى» مثلاً التي سادت في المجتمع القبلي قبل الإسلام وبعده، كانت تتطلب القوة القبلية لحمايتها من هجمات أو تعديات القبائل الأخرى⁽²⁾. واستمرت القوة سلاحاً مهماً لجأت إليه الجماعات القبلية والعشائرية العربية في محاولتها للسيطرة على أراضي المشاع التي ظلت سائدة في مختلف أرجاء المشرق العربي حتى أواسط القرن العشرين. وقد لاحظ دنييس دي ريفواير (Rivoyre) الذي زار عشائر المندفق في العراق، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أن كل

(1) إحسان محمد الحسن: «العائلة والقرابة والزواج...»، مرجع سابق، ص 50.

(2) حول الصراع القبلي على أرض «الحمى» راجع: محمد علي نصرالله: «تطور نظام ملكية الأراضي في الإسلام»، دار الحداثة، بيروت، طبعة ثانية، 1985، ص 44 - 48.

شيء لدى العشائر كان «يُقام ويُعمل من أجل الحرب، وكان التنظيم الاجتماعي تنظيمًا عسكريًا بالدرجة الأولى»⁽¹⁾.

أضحت القوة معياراً مهماً للتراتبية القبلية أو العشائرية أو العائلية في سلم السلطة الاجتماعية والسياسية. وقد كانت «للبنسالة العسكرية داخل الأحلاف قيمة كبرى، وكان المقاتلون من رجال العشائر يحتلون مرتبة مميزة. وكذلك فقد كانت الزعامة السياسية أيضاً تميل إلى أن تنتقل إلى شرعية امتلكت القدرة على ممارسة الحرب»⁽²⁾.

تعززت مكانة الذكور في العائلة من خلال جملة من الأعراف والتقاليد الراسخة. ففي مناسبة زواج أحد أفراد العائلة كانت تقام حفلة زفاف تستمر فترة أسبوعين أو أكثر، يلتقي في المناسبة أبناء العائلة بشكل خاص وأهالي القرية أو الحي بشكل عام. وكان التعبير عن هذا اللقاء يتمثل بـ «الدبكة» حيث تتشابك الأيدي بدليل التضامن، وتتشكل حلقة دائرية من الفتيان والفتيات الذين يقومون بحركات منتظمة تعكس فرحهم وتماسكهم.

كانت هذه العادات تتكرر في مناسبات مختلفة مثل الختان الذي كان يعني إضافة ذكرٍ جديد إلى ذكور العائلة، وأنّ هذا الذكر سيكون عنصر قوة للعائلة في المستقبل. وفي الأوساط الريفية ساد تقليد حتى وقت قريب، أنه إذا تقدّم اثنان أو أكثر من الفتيان لطلب يد إحدى الفتيات، كان الذي يرفع «العُمدة» في ساحة القرية هو الذي يفوز بالزواج من الفتاة المذكورة. وربما كان هذا المفهوم للقوة على علاقة ببروز سلطة «شيخ البلد» أو «العُمدة» في مصر، والذي مثل رأس الهرم السلطوي في مجتمع القرية الريفية، فهو الذي يأمر بتجنيد الفلاحين لإصلاح الجسور، وهو الذي يجمع ضرائب الميري ويسلمها للدولة، وهو بالتالي، الناظم لعلاقات الأسر الريفية عبر توزيعها المسؤوليات الجماعية للعمل الزراعي. وكان شيخ القرية أو «العُمدة» يشرف أيضاً على عملية التوزيع

Rivoyre, Denis De: «Les vrais Arabes et leurs pays», Paris, 1884, P. 175.

(1)

(2) حنا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية...»، مرجع سابق، ص 94

الدوري لأراضي القرية بين العائلات القائمة فيها⁽¹⁾.

إنّ تمجيد الذكر كعنصر قوة في العائلة أمرٌ كرّسته، ليس فقط الأعراف والتقاليد الاجتماعية العربية، وإنما أيضاً أقرته الأعراف الإسلامية في تنظيمها لمسائل الميراث والوراثة. وحسب هذه الأحكام، ينال الذكر ضعف ما تناله الأنثى [وللذكر مثل حظ الأنثيين]⁽²⁾. صحيح أنّ هذا النظام تعرض لتحديات في الفترة الأخيرة حيث أقرّت القوانين المدنية مساواة تامة بين الرجل والمرأة في موضوع الوراثة، لكن العرف الإسلامي ما يزال سائداً في أكثر المناطق العربية والإسلامية.

ارتبطت مسألة تمجيد الذكر بأشكال الملكية العقارية وبأنظمة استثمار الأراضي الزراعية. «ولما كانت الأرض ملكاً لمن يزرعها كان المقام الأول في تملكها للعائلات الكبرى، ولا سيما تلك التي تضم أكبر عدد من الأبناء. وتمكنت تلك العائلات بالفعل من إرساء سلطتها السياسية على نحوٍ أوسع، بحيث إنّ هذه السلطة كانت تتجلى في اتخاذ القرارات داخل البلدة. وللأسباب نفسها كانت العائلات التي تضم نسبةً مرتفعة من الذكور تحظى بسلطة مماثلة»⁽³⁾.

وقد بدا واضحاً في سائر أنحاء المجتمع العربي «أنّ العائلات المتفوقة عقارياً واقتصادياً واجتماعياً، هي العائلات الأوفر عدداً، والتي تضم العدد الأكبر من الذكور»⁽⁴⁾.

شكّلت القوة الذكورية أحد أبرز المعايير التي استند إليها مبدأ إعادة التوزيع

(1) محمد عودة: «الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي»، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 37.

(2) القرآن الكريم: سورة النساء، الآية (11).

(3) كراسويل: «القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني»، مرجع سابق، ص 138.

(4) المرجع نفسه، ص 14.

الدوري للأراضي المشاعية في المجتمع العربي. فحتى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت عملية إعادة التوزيع للأراضي تتم إمّا على أساس «وحدات المدخلات - أي وفقاً لعدد الحيوانات أو المحارث التي تمتلكها أسرة ما، أو وفقاً لمساحة الأرض (مقاسة بالأفدنة) التي يفترض أنها تستطيع زراعتها - أو على وحدات الاستهلاك، أي الأسر أو العشائر»⁽¹⁾.

استغلت السلطات الانتدابية البريطانية والفرنسية إبان سيطرتها على البلاد العربية، وجود أراضي المشاع، ووظفتها في سبيل جذبها واحتوائها لشيوخ العائلات وأعيان المدن والأرياف بهدف موالاتهم لسياستها. فقد شاع في هذه الفترة نوعان رئيسيان من أنظمة المشاع، في كل منهما كانت أراضي القرية الخاضعة للاستثمار العائلية الجماعية (باستثناء البساتين والحدائق) تُقسّم إلى أقسام ذات طابع متجانس نسبياً - ثلاثة أو أربعة أقسام في العادة - ثم عندئذ يعاد توزيعها بصورة دورية تكفل لكل من يمتلك نصيباً، سواء أكان شخصاً أم مجموعة أشخاص، أن يحصل على قطعة في كل قسم⁽²⁾. إلا أنّ المبدأ الذي كان يتم بمقتضاه تخصيص الأرض كان متفاوتاً. فحسب النظام الأول الذي يسميه «فاليرس» (Weulersse) «النظام القديم»⁽³⁾، والذي يسميه «فايرستون» (Firestone) «النظام المفتوح»، كان يجري توزيع قطع الأرض على الأسر تبعاً لعدد الذكور⁽⁴⁾، أو لعدد المحارث التي يمتلكها كل منها - أو بعبارة أخرى، على أساس تعريف محلي ما للنتائج الزراعي، سواء من حيث قوة العمل أو الأدوات أو كليهما، فأى زيادة أو نقصان في عدد مثل هذه الوحدات كان

(1) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الإقتصاد العالمي 1800 - 1914»، ترجمة سامي الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، طبعة أولى، 1990، ص 372.

(2) المرجع نفسه، ص 357.

(3) Weulersse, Jacques: «Paysans de Syrie et du Proche-orient», op.cit, P. 99-109.

(4) ذكر «نذاب» أنّ عملية التوزيع الدوري لأراضي القرية الفلسطينية كانت تتم بين العائلات عن طريق «القرعة». راجع نذاب: «العلاقات الزراعية في بنيان الإقتصاد الفلسطيني قبل الحرب العالمية الأولى وحتى أواخر العشرينات»، صامد الإقتصادي، العدد 17، حزيران - (يونيو) 1980، ص 25.

يعني زيادةً أو نقصاناً في عدد الأنصبة المستحقة⁽¹⁾.

وحسب النظام الثاني، الذي عُرف بنظام «الأنصبة المحددة»، لم يكن التوزيع يتم على أساس وحدات الناتج أي على أساس القوة المنتجة وأدوات الإنتاج، وإنما كانت أراضي القرية تُقسم إلى عددٍ محددٍ وثابت من الأنصبة لا يتغير بمرور الزمن⁽²⁾. أتاح هذا النظام للعائلات القوية والتي تضم العدد الأكبر من الذكور بالإحتفاظ بالعدد الأكبر والأفضل إنتاجية من الأنصبة لا سيما تلك الأراضي القريبة من مجاري المياه أو الأراضي السهلية وغيرها، وذلك «أن نمط القرابة العربية يتوافق وتملك الأملاك التي تنتج الغلال أكثر مما يتوافق وتملك وسائل الإنتاج»⁽³⁾. ولم تلبث الأنصبة التي احتفظت بها العائلة على أساس القسمة أن تطورت فيما بعد إلى ملكية جماعية ثابتة، وباتت تشكل قاعدة قوية لتنفيذ العائلة وسلطتها الاجتماعية والسياسية.

كانت الملكية سواء الجماعية منها أم الخاصة بحاجة دوماً إلى سلطة تحميها وتدافع عنها، من هنا ارتبط تطور الملكية العقارية والمحافظة عليها ارتباطاً شديداً بتطور بنى الأسرة العربية. فالنمط الأسري القائم على الإكثار من الإنجاب وخاصة للأولاد الذكور، ظلّ مقياساً للقوة كوسيلة أساسية لتأمين الحماية للملكية العائلية التي هي ملكية جماعية أو تُستثمر بشكل جماعي.

العصبية العائلية والسلطة:

العصبية العائلية هي نتاج وحدة العلاقات القرابية الناشئة في إطار المتكوّن القرابي (العائلة). فهي من جهة، تتحدّد بقوة الإلتحام الداخلي القائم على رابطة الدّم والحسب، ومن جهة أخرى، تُحدّد بوحدة المصالح المادية والاجتماعية والثقافية. وهي بهذا المعنى تمثل «أيديولوجية» العائلة بكل مرتكزات تكونها

(1) روجر أوين: «الشرق الأوسط في الإقتصاد العالمي...»، مرجع سابق، ص 357.

(2) المرجع نفسه، ص 357 - 358.

(3) كراسويل: «القرابة والملكية العقارية في الريف اللبناني»، مرجع سابق، ص 140.

النفسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري.

صحيح أنّ علاقات السلطة الداخلية في العائلة هي علاقات بطيركية؛ حيث يعتبر الأب (البطريك) رأس الهرم العائلي، لكن هذه السلطة تبقى مُستَمدة من العصبية العائلية وليست نتاج فرد واحد بمفرده. فالأب أو شيخ العائلة، وهو عادة الرجل الأكبر سناً في العائلة أو الحمولة⁽¹⁾، يستمد عناصر سلطته من البناء العائلي. فهو يعكس سلطة جماعية تنتجها العائلة كوحدة قرابية كاملة. فقد كانت المشيخة تمثل مفهوماً للسلطة يجسدها الشيخ، «وكان لقبه ومنصبه قابلين للانتقال إلى الورثة، ولكن ليس بالضرورة إلى الولد الأول، أو البكر، إذ كانت العائلة الحاكمة تختار في العادة من بين أعضائها الرجل الذي يُعتبر أكثر أهلية للقيادة»⁽²⁾.

اقتضت مصلحة العائلة أو العشيرة وجود ناظم لعلاقاتها الداخلية والخارجية. فكان هذا الناظم هو الشيخ المسؤول عن القيام بمجموعة من الوظائف الاجتماعية والدينية والسياسية والعسكرية. فهو «ربّ العائلة الذي يُشرف ويدير ملكيتها وأعمالها الاقتصادية، ويوزع العمل على أفراد العائلة ويتحمل احتياجاتهم المادية والمعاشية»، وهم بدورهم يشتركون «بالأعمال الاقتصادية والمهنية التي تخصص فيها العائلة ويشاركون جميعاً في ملكية وسائل إنتاجها وعقاراتها وأراضيها»⁽³⁾. فالسلطة إذن، هي متكوّن عصبي يجد مرتكزاته عبر العائلة كوحدة اجتماعية - اقتصادية - سياسية، وليس «عبر التوارث الرأسي فقط بين النافذين فيها. فالعائلة الإقطاعية أو المقاطعية هي قاعدة السلطة السياسية في المقاطعات لا الفرد الإقطاعي أو المقاطعي. وغياب هذا الفرد بالوفاة أو بالقتل، لا يُفقد الأسرة دورها التاريخي في المقاطعة التي تسيطر عليها بل سرعان ما تعزز فرداً من الأبناء أو الأعمام أو الأنسباء لتبوء الدور نفسه،

(1) للمزيد من التفاصيل راجع: ماهر الشريف: «تاريخ فلسطين الاقتصادي - الاجتماعي»، ص 67، وأيضاً إحسان محمد الحسن: «العائلة والقرابة والزواج...»، ص 50 - 51.

(2) حنا بطاطو: «العراق: الطبقات الاجتماعية...»، ص 110.

(3) إحسان محمد الحسن: «المرجع نفسه»، ص 49.

حماية للأسرة ومصالحها. وهذا يفسر إلى حد بعيد، أن طبقة كبار الملاكين تنتسب، بجذورها العريقة والاجتماعية المختلفة، إلى عائلات ما زالت تتوارث الزعامة والوجاهة منذ مئات السنين حتى أواسط القرن العشرين دون انقطاع وتفرض سيطرتها على مناطق محددة عُرفت بانتمائها التاريخي إليها⁽¹⁾.

على هذا الأساس، يتحدد موقع العائلة في سلم السلطة الاجتماعية - السياسية وفقاً لدرجة العصبية التي تتمتع بها باقي العصبيات العائلية الأخرى. أما العناصر التي تشكل مصدر قوة العصبية فأهمها التالية:

- 1 - القوة الذكورية في العائلة المتمثلة بعدد الذكور.
- 2 - حجم الثروة العقارية التي تسيطر عليها العائلة كوحدة - اجتماعية - إنتاجية.
- 3 - المراكز والوظائف التي تشغلها العائلة من خلال أفرادها، في أجهزة الإدارة والمؤسسات المختلفة. (وظائف حكومية).
- 4 - الموقع الديني للعائلة، وممارسة أفرادها لوظائف دينية مختلفة في مجال الإفتاء والقضاء والمحاكم الشرعية ونقابة الأشراف وغيرها.
- 5 - حجم العلاقات القرابية التي تربط العائلة بغيرها من العائلات الأخرى عن طريق المصاهرة والزواج وتبادل المصالح وقيام التحالفات السياسية.

تحدد هذه العناصر مستويات السلطة عبر تشكيلها الهرمي؛ إذ إن التراتبية المتدرجة من شيخ العائلة في القرية أو في حي المدينة إلى المقاطعجي في المقاطعة، والأمير في الإمارة، والوالي في الولاية، وصولاً إلى السلطان الأعلى، «هي تعبيرات عن توازن العصبيات المتنازعة على سحب الربيع والملكية هي بهذا المعنى لحظة توازن هذه العصبيات. لذلك في فترات صراعات العصبيات أي انهيار توازاناتها يعاد توزيع الملكية على حجم التوازن

(1) مسعود ضاهر: «المجتمع والدولة في المشرق العربي»، مرجع سابق، ص 252 - 253.

الجديد الذي ينتج عن الصراع. هكذا تصبح المراتبية لحظة توازن للملكية الخراجية تقوم على الغلبة؛ إذ لا تستطيع العصبية تصفية بعضها بعضاً بل تتحالف ضد بعضها من أجل إعادة تشكيل هذا التوازن⁽¹⁾.

إنّ مجتمع القرية في الريف، والحي في المدينة، هو عبارة عن توازن عصبية عائلية محلية. فكان لكل عائلة شيخها الذي يمثل علاقاتها مع باقي العائلات التي تتوزع القرية أو الحي. فالسلطة القروية كانت في أيدي «مجلس الشيوخ» أو «مجلس الاختيارية»⁽²⁾ الذي يجسد توازن السلطة بين عائلات القرية المتعددة.

تمثلت مهمة «مجلس الشيوخ» بإشرافه على علاقات القرية مع أجهزة السلطة الحكومية، فهو الذي يحدّد ضريبة الأعشار، ويقوم بتقسيم أراضي القرية ويتولى توزيعها الدوري على العائلات، ويحل مسائل الميراث والزواج وغير ذلك. وقد انبثق عن هذا المجلس «شيوخ الصلح» الذين يساهمون، بدورهم في فضّ الخلافات والنزاعات داخل القرية⁽³⁾.

عام 1864 لجأت السلطات العثمانية، وفي إطار سياسة الضبط والرقابة الحكومية على الأرياف الزراعية، إلى استحداث منصب «المختار» ليحل محل مجلس شيوخ القرية. فقد أدركت تلك السلطات أنّ ثمة تضارباً في مصالح عائلات القرية بدأ يتفاقم إلى درجة لم يعد بإمكان مجلس الشيوخ المحلي السيطرة على تعقيدات العلاقة بين تلك العائلات، وخاصة في مسألة التوزيع الدوري للأراضي من جهة، وبفعل تطور حاجات داخلية كان يفرضها التوسع في ممتلكات العائلة أو العائلات المكوّنة لمجتمع القرية من جهة أخرى.

كان الاستقرار القروي يتهدّد دائماً في ظل استنفار العصبية العائلية التي

(1) خالد جابر: «السلطة والتوازن»، شؤون فلسطينية، العدد 50 - 51، بيروت، 1975، ص 26.

(2) ندّاب: «العلاقات الزراعية في بنيان الإقتصاد الفلسطيني»، مرجع سابق، ص 25 - 26.

(3) المرجع نفسه، ص 26.

تنتهي عادة إلى صراعات دموية. لجأت السلطات العثمانية إلى إيجاد سلطة بديلة لسلطة المشايخ تعيد التوازن إلى مجتمع القرية. من هنا كان منصب المختار عبارة عن تطوّر في جهاز السلطة نشأ عن دمج سلطة الشيخ ممثل العائلة أو الحمولة بالمختار ممثل الحكومة.

في الواقع، لم تلغ وظيفة المختار الدور السابق لمجلس شيوخ القرية، وإنما كانت تعكس عملياً قوة العصبية العائلية التي تتوقف عليها عملية إعادة التوازن إلى السلطة المحلية في القرية. فالسلطة السياسية الواقعية هي في يد رئيس الجبّ العائلي الذي ينتمي إليه المختار. ولا تدل تركيبة «المجلس الاختياري» على نفوذ فردي لأحد أعضائه⁽¹⁾، وإنما على توازن سياسي قائم بين مختلف العائلات المؤلفة للقرية.

في عهد السيطرة البريطانية والفرنسية على البلاد العربية، استمرت سلطة المختار تُؤسّس على القواعد نفسها التي تأسّست عليها في العهد العثماني، فقد حافظت السلطات العثمانية على المواقع التقليدية لشيوخ العشائر وأعيان العائلات، نظراً للأهمية التي يجسدها هؤلاء في تشكيل السلطة القاعدية الواسعة التي يقوم عليها البنيان الهرمي للسلطة عموماً.

ظلّ المختار يمثل العصبية العائلية الأقوى التي شكّلت محور التوازن بين باقي العصبيات الأخرى في القرية. وكان الموقع السلطوي للمختار يتعزّز من تقديم الوثائق الشخصية المتعلقة بسكان القرية⁽²⁾. ومن الناحية الاقتصادية أسندت إليه مهمة تعيين أعضاء اللجنة المكلفين بتخمين محاصيل القرية وتحديد قيمة الضرائب وإشعار السلطات المختصة في مراكز الأقضية والمحافظات بموعد تلك المحاصيل. كما كان يزوّد تلك السلطات بأسماء الفلاحين الممتنعين عن دفع الضرائب. وكثيراً ما كان المختار يستغل موقعه الوظيفي من أجل زيادة حجم

(1) المجلس الاختياري هو هيئة محلية يرأسها المختار، وتتألف عادة من مجموعة من الأعضاء هم في أكثر الأحيان ممثلون لعائلات القرية أو الحي.

(2) كراسويل: «القرابة والملكية العقارية...»، مرجع سابق، ص 82.

ملكياتها العقارية وثرواته الاقتصادية⁽¹⁾؛ الأمر الذي جعله يحتل موقعاً مركزياً في الإقتصاد الريفي. ولما كان المختار ممثلاً لعائلته بالدرجة الأولى، فكان من الطبيعي أن ينعكس موقعه في رأس السلطة المحلية دعماً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً للعائلة التي ينتمي إليها؛ ذلك أنّ التنظيم السياسي القروي الذي تمحور حول منصب المختار في بلدان الهلال الخصيب، ومنصب «العمدة» في مصر، ظلّ يرتكز إلى مبدأ الوراثة في العائلة التي شغلته؛ الأمر الذي أبقى على بنية النظام القرابي في المشرق العربي بوصفه نظاماً يقوم على إعادة إنتاج العصبية العائلية ويحدّد مواقعها التراتبية في سلّم السلطة الاجتماعية - السياسية.

كشفت دراسة لبناء عصبية السلطة في قرية «شمياطس» المصرية، وهي قرية صغيرة بلغ عدد سكانها وفقاً لإحصاء 1960، (2671) نسمة، تعمل أغليبيتهم في الزراعة والمهن المرتبطة بها، أنّ عائلة واحدة تمثل حوالي 40٪ من مجموع العائلات التي تتوزع القرية، تسيطر تاريخياً على القرية، وأنّ أفرادها يشغلون معظم المراكز الإدارية بطريقة تكاد تكون وراثية. وعلى الرغم من أنّ هذه العائلة بدأت تفقد تدريجياً نفوذها الاقتصادي نتيجة لعوامل التفتت والتوارث، فإنّ نفوذها الاجتماعي والإداري لا يزال مميزاً⁽²⁾، وأيضاً العلاقات القائمة بين عناصرها ما تزال ترتكز إلى مدلول قرابي، ممّا أبقى العائلة تسيطر على معظم الأراضي الزراعية في القرية؛ حيث لا تزال الأرض «المثل الأعلى للملكية، وترتبط قيمة القروي من حيث مركزه الاجتماعي والاقتصادي بها»⁽³⁾.

استمرت العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية تتداخل تداخلاً ملموساً في المشرق العربي. ويتجلى هذا التداخل بعدة مظاهر أبرزها أنّ أراضي العائلة

(1) يذكر كراسويل أنّ قانون المخاتير في لبنان أجاز للمختار تقاضي (75) قرشاً عن كل معاملة رسمية يوقعها، أو تقاضي 25٪ عن القيمة الإجمالية لضرائب القرية. راجع كراسويل، المرجع نفسه، ص 82.

(2) محمود عودة: «الفلاحون والدولة...»، مرجع سابق، ص 168.

(3) محمد عاطف غيث: «القرية المتغيرة»، دار المعارف، القاهرة، 1964، ص 14.

مع تفتيتها نسبياً عن طريق الميراث والبيع في بعض الأحيان، لا تزال متجاورة ومتلاصقة باعتبارها كانت تشكل في الأصل مساحة واحدة كبيرة تعود إلى الجدّ العائلي الأكبر. وفي قرية «شمياطس» المذكورة، ظلّت أراضي العائلة المسيطرة تتمتع بمنافذ ري مستقلة وخاصة القنوات ومجري المياه وأدوات الري التقليدية (السواقي والتوابيت)، وهي تقع في أحواض مسماة باسم الآباء الكبار لفروع هذه العائلة رسمياً في خرائط المساحة حتى اليوم⁽¹⁾.

وفي كثير من الأنحاء العربية، فإنّ التجاور المكاني بين ملكيات القرابة العائلية قد حَصَرَ إلى حدٍ بعيد، عملية تداول الأرض كسلعة تُباع وتُشترى داخل الإطار القرابي نفسه. وما تزال هناك، حتى الآن، حماية عرفية وقانونية تقرر أحقية الجار وأولويته في الشراء وفق ما عرف بحق «الشفعة»⁽²⁾.

إذا كانت الملكية العقارية قد شكّلت الأساس المادي لعلاقات القرابة والسلطة في الريف الزراعي، فإنّ الحرفة أو المهنة كانت التنظيم الاجتماعي - الاقتصادي للوحدة القرابية في مجتمع المدينة العربية. فالعائلات المدنية عادة ما تسمى باسم الأحياء التي تسكنها⁽³⁾، وأحياناً كثيرة بأسماء الحرف التي تزاولها مثل آل حدّاد، ونجّار، ونحّاس، وخبّاط، وبيطار، وآل بستان، وصبّاغ، ودبّاغ، وخبّاز، وطحّان، وسكّاف، وقبنجي، وسّمّان، ولحّام، وحلّال، وحطّاب،

(1) محمود عودة: المرجع السابق، ص 176.

(2) حول حقّ «الشفعة» راجع: Chaoui, Joseph: «Le Régime Foncier en Syrie», Thèse, Duriez, Lilles, 1928, P. 100-105, أيضاً: مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي...»، ص 203.

(3) من أحياء القاهرة: السيدة زينب، الدرب الأحمر، باب الخلق، الغورية، خان الخليلي، العوسكي، الأزبكية، بولاق، التوفيقية، عابدين، الروضة، الجزيرة، الزمالك، المعجزة، أمبابة، الدقي، الحيزة وغيرها. ومن أحياء دمشق: المهاجرين، التجارة، القصور، الشاغور، الميدان ساروجة، القنوات، المزة، المزرعة، المالكي، أبو رمانة، الطبالة، الصالحية الخ... ومن أحياء بغداد: الرصافة (مقر الحكومة) والكرخ (مقر الشعب) وغيرها... راجع حليم بركات: «المجتمع العربي المعاصر»، مرجع سابق، ص 97.

وفّرّان وغيرها⁽¹⁾.

توافق التركيب الداخلي للجماعة الحرفية «مع تركيب الأسرة من جهة باعتبار أنّ معظم العاملين في الحرفة من الأقرباء، ومع تقاليد الفرق الصوفية من جهة أخرى»⁽²⁾. وبذلك فإنّ العصبية القرابية تقوم، إضافة إلى روابط الدّم والحسب، على روابط اجتماعية واقتصادية عزّزت التلاحم والتماسك بين أبناء الحرفة الواحدة.

وكما ارتكزت العائلة الريفية إلى علاقات بطريقية داخلية، فإنّ شيخ الحرفة مثّل دور الأب (البطريك) في وقوفه على رأس الهرم السلطوي في الحرفة. «وللتأكيد على الطابع الأسري للحرف الصناعية، كانت المشيخة في بعض الحرف تنتقل بالإرث من الأب إلى الابن شرط أن يوافق على ذلك معلمو الحرفة، وتمتد فترتها مدى حياته»⁽³⁾. أما سلطة شيخ الحرفة فكانت «واسعة تطال كلّ أفراد الصنف إلى درجة يقاصص فيها المذنب بالطرّد من الصنف أو بإقفال دكانه، أو بفرض جزاء نقدي، أو بالتشهير به علناً أو بسلعته المصنوعة. ولشيخ الكار وحده الحق «بشدّ» المبتدئين: هي حفلة يتحول فيها المبتدئون الماهرون الذين اتقنوا الصنعة إلى «معلمين» ويعترف بدخولهم رسمياً كصنّاع في الحرفة، ويجري هذا باحتفال خاص بحضور أعضاء الصنف أو النقابة ومعلميها، تجري فيه مراسيم شبيهة بتلك التي تنقل المبتدئ في طريقة صوفية إلى رتبة درويش»⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 96، وأيضاً: زهير حطب: «تطور بنى الأسرة العربية...»، ص 154.

(2) زهير حطب، المرجع نفسه، ص 147.

(3) المرجع نفسه، ص 147.

(4) زهير حطب: «تطور بنى الأسرة العربية...»، ص 147، وللمزيد من التفاصيل حول التنظيم

الداخلي للحرف راجع: أحمد حلمي العلاّف: «دمشق في مطلع القرن العشرين»، أعدّه

للطبوع وعلّق عليه ووضع فهرسه وقَدّم له علي جميل نعيمة، دمشق، منشورات وزارة الثقافة

والإرشاد القومي، 1976، ص 150 - 159.

إنّ بنية الأسرة العربية سواء أكانت مدينية أم ريفية هي واحدة. وإذا كان ثمة اختلاف فهو أنّ «تركيب الأسرة في المدينة يختلف كما وليس نوعاً عنه في القرية، فهي أيضاً عائلة ممتدة مع ميل أوضح نحو النووية. فالأوضاع المهنية والاقتصادية (وهي تجارية وحرفية وليست صناعية ثقيلة) اقتضت نشوء العائلة الممتدة ذات السلطة الأبوية المركزية والتماسك الداخلي والتلاحم مع الفروع. من هنا تقارب فروع العائلة وتسمية بعض أحياء المدينة بأسماء العائلات التي تسكنها»⁽¹⁾. والعائلة المدينية هي في أكثر الأحيان، امتداد للعائلة الريفية التي يهاجر أفراد أو أسر منها إلى المدينة فيميلون للسكن حيث يسكن أقاربهم أو أهل قريتهم أو منطقتهم.

وبذلك فإن أسس انبناء السلطة في المدينة هي الأسس ذاتها التي بُنيت عليها السلطة القروية في الريف. فقد ظلّت العصبية القرابية محور السلطة والتوازن في مجتمع المدينة بدءاً من قاعدة السلطة المتمثلة بالمجالس البلدية والاختيارية، مروراً بمؤسسات القائمقامية والمحافظة، وصولاً إلى ممثلي المدينة في المجالس النيابية والوزارية وسواهما.

ومما يجب ذكره أنّ التطور الذي طرأ على طبيعة الأنشطة الاقتصادية في المدن لم يُبلغ التداخل بين العمل الحرفي أو الصناعي أو التجاري كأساس للتنظيم الاقتصادي والعائلة كأساس للتنظيم الاجتماعي؛ حتى أنّ بعض العائلات التي يشكّل نشاطها التجاري أحد مرتكزات ارتقائها الاجتماعي - السياسي، فإنها «شقّت لنفسها قناة مباشرة إلى السلطة وارتبطت بصلات المصاهرة والزواج مع الأرستقراطية الحربية الحاكمة نفسها»⁽²⁾. ومعنى ذلك أنّ مسألة انبناء السلطة، كانت تحددها باستمرار، عصبية قرابية تغذيها دورة متواصلة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وهذا ما يؤدي إلى نشوء «أيديولوجية» قرابية تبرز من خلال سلوك الجماعة القرابية نفسها عبر ممارستها الحياة اليومية.

(1) حلّيم بركات: «المجتمع العربي المعاصر...»، مرجع سابق، ص 96.

(2) زهير حطب: «تطور بنى الأسرة العربية...»، مرجع سابق، ص 151.

استمرار العصبية القروية العائلية في إعادة إنتاج نخبة السلطة

ثمة سمة بارزة اتسمت بها النخبة الاجتماعية - السياسية في المجتمع العربي الحديث والمعاصر، تمثلت بالدورية لهذه النخبة، أي أنّ عملية إنتاج هذه النخبة ما زالت تخضع إلى حد بعيد، إلى ذات الشروط التاريخية التي أنتجتها في السابق. وما يبرر طرح هذه الفرضية هو أنّ الأداء الوظيفي لنخبة السلطة يبقى يتجدد في إطار حركة من إعادة التدوير تجد ترجمتها العملية عبر الطبيعة الواحدة للسلوك والممارسة.

إنّ العناصر التي تدخل في أساس تشكّل العصبية القروية العائلية ما زالت هي الشرط الرئيسي لإنتاج النخب العربية الحاكمة في سائر الأقطار العربية. فالموقع السلطوي للعائلة ظلت تحدده درجة العصبية التي بلغتها هذه العائلة على مستوى علاقاتها العضوية الداخلية من جهة، وعلى مستوى موقعها من التراتبية في سحب الفائض الاقتصادي وإعادة توظيفه وتدويره من أجل زيادة حجم ثروتها من جهة أخرى.

على قاعدة هذه العصبية القروية تمكنت العائلات النافذة في المدن والأرياف العربية على السواء، من احتواء مفاعيل التنظيمات العقارية التي ظهرت في العهد العثماني بعد 1858⁽¹⁾، وكذلك في عهد الانتداب الفرنسي⁽²⁾، ذلك أنّ هذه التشريعات العقارية أفضت إلى تأسيس ملكيات عقارية واسعة، وبالتالي، إلى ظهور أرستقراطية عقارية ربطت بين حجم ملكياتها من الأراضي وموقعها في

(1) للمزيد من التفاصيل حول قوانين الملكية لعام 1858 وأيضاً لنظام «الطابو» لعام 1872، راجع: الدستور، ترجمة نوفل أفندي نعمة الله نوفل، جزءان، المطبعة الأدبية، بيروت، 1301هـ، ص 14 - 64.

(2) راجع قرارات المفوضية الفرنسية العليا في سوريا ولبنان بشأن الملكية الزراعية في دراستنا: «العلاقات اللبنانية السورية في عهد الانتداب الفرنسي»، دار الرشيد للعلوم، بيروت، طبعة أولى 1993، ص 79 - 84، وكذلك، مسعود ضاهر: «الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية 1900 - 1950»، منشورات الجامعة اللبنانية، 1983، ص 194 - 199.

سَلَّم التراتبية المتقدّمة على مستوى هرمية السلطة بكل تشكيلاتها القاعدية والرأسية.

أظهرت عملية الاحتواء الحاجة القوية إلى استمرار النفوذ العائلي؛ لا بل إلى استنفار العصبية القروية المحلية في الأرياف الزراعية والأحياء الحرفية والتجارية في المدن، وقد ارتكزت هذه العصبية في تشكيلها إلى وحدة الملكية العائلية أي بقاء العائلة تمثل وحدة إنتاجية واستهلاكية من ناحية، وإلى تمثلها في جهاز الإدارة والسلطة عبر إشغال أحد أعضائها وظيفة أو منصباً رفيعاً من ناحية أخرى.

أما الأساليب التي اعتمدتها العائلات الأعيانية في محافظتها على ملكياتها العقارية الواسعة فقد تمثلت بطريقتين: الأولى، لجوء هذه العائلات في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلى تحويل أراضي الميري المسجلة بأسماء زعماء العائلات إلى «وقف ذري» أو «وقف أهلي» يحول دون تفتيت الملكية العائلية الجماعية، والثانية، توسيع حجم هذه الملكية عبر التزام الأعيان النافذين لضريبة «أعشار القرية» المعروضة بالمزاد العلني، ومن ثم تسجيلها كأموال عائلية.

أبرز النتائج التي ترتبت على استمرار الملكية الجماعية للعائلة تمثلت بتعزيز علاقات القرابة من جهة، وبإعادة تكريس مفهوم السلطة الأبوية (البطيركية) لزعماء العائلات ولشيوخ القبائل من جهة أخرى. لقد «وجدت الأبوية القبلية تعبيراً عن نفسها في ملكية الأرض ومع تمتع شيوخ القبائل بأموال مميزة... ثم نشأت طبقة من شيوخ القبائل القاطنين في المدن وليس من الأرستقراطية الزراعية الإقطاعية. وهكذا فإنّ قوانين الملكية الجديدة عززت مواقع هذه الطبقة الجديدة وملكيتها - بموازاة طبقة تجار - الفائدة في المدن وكبار المسؤولين الحكوميين والأعيان والوجهاء. ومن بين هؤلاء بدا واضحاً أنّ شيوخ القبائل هم الأوفر حظاً، إذ إنهم فجأةً وجدوا أنفسهم ملائكين شرعيين لممتلكات واسعة كان معظمها ملكاً جماعياً لأفراد القبيلة (الفلاحون)»⁽¹⁾.

(1) راجع محمد كرد علي: «خطط الشام»، الجزء الخامس، ص 110، وأيضاً: يوسف الحكيم: «سورية والعهد العثماني»، دار النهار للنشر، طبعة ثانية، بيروت، 1966، ص 258 - 259.

إنَّ النمط القرابي المرتكز إلى العائلة ما زال، برغم كل مظاهر التحديث، هو الوحدة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي، وإذا كانت هناك تطورات طرأت على هذا النمط، فهي لم تكن كافيةً لدرجة حدوث متغيرات نوعية في الهياكل الاجتماعية القائمة. فالتطور الحاصل ليس سوى «أبوية مستحدثة» كما يصفها هشام شرابي، إذ «يقوم المجتمع الأبوي المستحدث في بنيته التبعية ونمطه الاجتماعي السياسي التقليدي بتمثيل المجتمع المتخلف أصدق تمثيل، ذلك أنَّ خاصيته المميزة تكمن في ضربٍ من العجز السائد الذي يبدو أنه يمكن قهره. فهذا المجتمع غير قادر على الأداء كنظام اجتماعي يبدو أنه سياسي موحد أو كإقتصاد متكامل أو كجهاز عسكري فعال. ومع أن هذا المجتمع يمتلك كافة مظاهر الحداثة الخارجية، إلا أنه يفتقر إلى القوة والتنظيم والوعي الداخلي. وهذه هي العوامل التي تتسم بها التشكيلات الحديثة حقاً. وبالطبع فإنَّ التحديث في هذا السياق لهو في معظمه آلية تؤدي إلى تخلف المجتمع وهدر طاقته؛ الأمر الذي يعمل بدوره على إنتاج وإعادة إنتاج البنى التقليدي كهجينة، والبنى شبه العقلانية والوعي الذي يتسم به المجتمع الأبوي المستحدث»⁽¹⁾.

إنَّ النخبة الاجتماعية - السياسية التي تبوأَت مراكز السلطة في البلاد العربية وجدت عناصرها البنيوية في النمط القرابي التقليدي، وعبر العلاقات القرابية التي يرتكز إليها. ففي مصر، أشارت دراسة حديثة لسعد زهران أنَّ «العائلة الموسعة ما تزال هي الوحدة التي يتشكل منها البناء الاجتماعي السياسي لطبقة الأعيان»⁽²⁾، وأنَّ عائلات الأعيان تترايط «معاً بروابط نسب ومصاهرة، كما تتكامل أهليتها السياسية وتجانسها الحضاري، وتتزايد مصالحها تشابكاً واندماجاً من خلال مهماتها السلطوية - الإدارية والأمنية والاقتصادية والروحية. وفي إطار الجهاز

(1) هشام شرابي: «النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1992، ص 74.

(2) هشام شرابي: «النظام الأبوي...»، مرجع سابق، ص 24.

المصري، الشديد الترابط والتمركز»⁽¹⁾.

أما المرتكزات الأساسية للعائلات الأعيانية المصرية فهي المرتكزات ذاتها التي عرفتها العائلة العربية التقليدية عبر مراحل تطورها المختلفة. ففوة العصبية القربانية والثروة والمنصب الإداري والموقع الديني وشبكة التحالفات مع العائلات الأخرى، لا تزال تمثل عناصر القوة الفعلية في بنية العائلة الأعيانية أو العائلة - النخبة في مصر، فحتى الآن «قلَّ أن نجد عائلةً من عائلات الأعيان لا تتمتع بنصيبها من كل الأشكال المتاحة للثروة - أيًا كان مصدرها - ومن السلطة أيًا كان مظهرها - مركزة أو موزعة بين أقطابها وأعضائها، ففي داخل العائلة نفسها جيلاً بعد جيل، نجد الحياة الكبيرة للأرض والعقارات، وحكام الأقاليم، وكبار التجار، وكبار رجال الدين ومشايخ الأزهر... وإلى جوار الأشكال الحديثة لهذه الممارسات القديمة المتجددة، نجد منهم قيادات أحزاب الثلث الأول من هذا القرن (الوطني والأمة، ثم الوفد وتشكيلاته)، وكذا أعضاء مجالس النواب والشيوخ التي تعاقبت حتى العام 1952... ثم الأغلبية الساحقة من أعضاء مجالس الأمة فمجالس الشعب والشورى، كما نجد كبار رجال الصناعة والمال والأعمال، وكبار رجال الدولة، والمسؤولين المتنفذين في القطاع العام، والمصارف، والسلوك الدبلوماسي، وكبار المهنيين والمشاهير من كل صوب ودرب»⁽²⁾.

من أشهر العائلات التي مثلت نخبة السلطة في مصر حتى عشية ثورة 23 تموز (يوليو) 1952، والتي كانت مقربة بشكل خاص من القصر أو متنفذة في قيادة حزب الوفد، هي عائلات⁽³⁾: الب دراوي، عباس حليم، بقطر، عمرو، وحيد يسري سيف الله، أحمد عبود، لطف الله، محمد سلطان، خياط، بشري، شارل، حنا،

(1) سعد زهران: «مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر»، الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 28، نيسان (أبريل) 1989، ص 144.

(2) سعد زهران: «مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر»، الفكر الإستراتيجي العربي، العدد 28، نيسان (أبريل) 1989، ص 145.

(3) المرجع نفسه، ص 145 - 146.

شعراوي، عمرو، إبراهيم، سراج الدين وغيرها. وكانت هذه العائلات تهيمن على الوزارات الرئيسية في الدولة طيلة الفترة بين 1914 - 1952؛ إذ أنها احتكرت التمثيل الوزاري وفقاً للنسب التالية⁽¹⁾: وزارة الخارجية 72,4٪، وزارة الزراعة 68٪، وزارة المالية والاقتصاد 66٪، وزارة الداخلية 64٪ ووزارة الأشغال 62٪.

وفي سوريا توزعت العائلات النافذة اجتماعياً، والتي سبق لها أن مارست نوعاً من الثبات التاريخي في مجال ممارستها السلطة الاجتماعية - السياسية، توزعت أنصبه السلطة السياسية الحاكمة، فقد قَدِّمَت هذه العائلات ثمانية من بين أعضائها أَلَّفُوا أكثر من 52٪ من عدد الوزارات في الفترة بين 1919 و1959، وشغلوا في الحكم أكثر من 68٪ من نسبة الوقت (أي 24,5 عاماً). فكلٌّ من جميل مردم بك، وخالد العظم، وصبري العسلي أَلَّفَ الوزارة 4 مرات، فيما أَلَّفَها مرتين كلٌّ من تاج الدين الحسني، وصبحي بركات، وسعد الله الجابري، وفارس الخوري، وسعيد الغزي⁽²⁾.

وفي لبنان حافظت العائلات المقاطعية القديمة على مواقعها التقليدية، وعلى ثبات سلطتها في مناطق سيطرتها التاريخية. ففي الفترة بين 1864 و1914 أحصى توفيق توما 37 قائماً بينهم 23 ينتمون إلى عائلات المشايخ والأمرء و14 ينتمون إلى أصول برجوازية ريفية⁽³⁾ صاعدة أفادت من علاقات التوزيع والتجارة الوسيطة، التي بدأت وتيرتها تتسارع منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وأما بالنسبة لمديري النواحي فقد توزعوا تبعاً لانتماءاتهم العائلية على الشكل التالي⁽⁴⁾: 260 ينتمون إلى عائلات تقليدية و77 من أصول

(1) خلدون النقيب: «الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1991، ص 102.

(2) عاصم الدسوقي: «كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري 1914 - 1952»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص 212 - 221.

(3) خلدون النقيب: «الدولة التسلطية...»، مرجع سابق، ص 82.

(4) Touma, Toufic: «Paysans et Institutions Féodales chez les Druzes et les Maronites du liban du XVIIème, Siècle à 1914», publications de l'université libanaise, 2 tomes, tome I, 1971, P. 338.

طبقية جديدة.

وفي الفترة بين 1920 - 1972 تعاقب على مجلس النواب اللبناني 425 نائباً شغلوا 965 مقعداً، أي أنّ كل نائب شغل المقعد النيابي بمعدل 2,27 مرة. أما النواب الذين انتخبوا لمرة واحدة فقط فقد شكلوا 46٪، والباقي أي 56٪ انتخبوا عدة مرات. وبذلك تكون نسبة التجديد أقل من الثلث إذ وصلت إلى 31,98٪ فقط بينما 68,02٪ هي قوى سياسية محافظة احتكرت التمثيل النيابي حتى 1972⁽¹⁾، أي البرلمان الأخير الذي سبق اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية (13 نيسان 1975).

يوضح غسان سلامة في دراسته الإحصائية أنه من أصل 425 نائباً شغلوا المقاعد النيابية بين 1920 - 1972، كان 30٪ منهم (129 نائباً) لا علاقة عائلية لهم بنواب آخرين، فيما توزع النواب الباقون تبعاً لعلاقات القرابة العائلية على الشكل التالي⁽²⁾:

10٪ من النواب هم أولاد نواب.

7٪ أشقاء نواب.

8٪ أولاد عمّ نواب آخرين.

وفي مجلس عام 1968 توزع النواب اللبنانيون على الشكل التالي⁽³⁾:

42٪ من النواب هم أولاد عم أو أولاد شقيق أو أصهار نائب آخر.

22٪ ورثوا النيابة عن آبائهم (21 من أصل 99 نائباً ورثوا النيابة عن آبائهم).

أما خليل أحمد خليل فإنه يحصي عدد العائلات النيابية التي ظهرت في لبنان

Ibid, P. 338.

(1)

(2) غسان سلامة: «المجتمع والدولة في المشرق العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة أولى، 1987، ص 137.

(3) المرجع نفسه، ص 137.

بين 1920 - 1972 بـ 294 عائلة موزعة تبعاً للمناطق على الشكل التالي⁽¹⁾:

المحافظة	عدد العائلات	عدد المقاعد النيابية	نسبة المقاعد لكل عائلة
بيروت	67	167	2,4
جبل لبنان	81	292	3,9
لبنان الشمالي	56	193	3,4
لبنان الجنوبي	48	173	3,7
البقاع	42	146	3,5

وبذلك تكون 294 عائلة قد سيطرت على 971 مقعداً أي بمعدل 3,3 مقاعد لكل عائلة منها.

ويشير الدكتور خليل إلى أنّ 69 عائلة لبنانية نالت 576 مقعداً من أصل 971 مقعداً، وبذلك يكون المعدل الوسطي للعائلة الواحدة حوالي 8,3 مقاعد. كما وأنّ هذه العائلات نالت أكثر من 55% من مجموع المقاعد: في حين نالت العائلات الباقية وعددها 225 عائلة 395 مقعداً أي بمعدل وسطي 1,8 مقعد لكل منها⁽²⁾. وكانت 34 عائلة قد سجلت أعلى نسبة تمثيل نيابي على مدى 50 سنة؛ بحيث شغلت 357 مقعداً أي بمعدل وصل إلى 10,5 مقاعد لكل منها. كذلك وصلت مجموعة التكتل النيابي لهذه العائلات في مجلس نواب 1972 إلى 66 نائباً من أصل 99 نائباً مجموع نواب المجلس آنذاك. وعلى صعيد السلطة التنفيذية تمثلت هذه العائلات بـ 18 وزيراً من أصل 22 وزيراً شكلوا حكومة تقي الدين الصلح. وأنّ 6 من أبناء هذه العائلات تعاقبوا على رئاسة الحكومة، و3 على رئاسة المجلس النيابي، و4 على رئاسة الجمهورية⁽³⁾.

هكذا استمر النظام القروبي العربي يمثل اللبنة الأساسية للنظام الاجتماعي - السياسي الجديد القديم في المجتمع العربي، فالأنظمة السياسية تستمد شرعيتها

(1) المرجع نفسه، ص 137.

(2) خليل أحمد خليل: «العرب والقيادة»، دار الحداثة، بيروت، طبعة أولى، 1981، ص 54 - 53.

(3) خليل أحمد خليل: «العرب والقيادة»، المرجع السابق، ص 254 - 255.

في العائلة، من حيث كونها نظاماً قرابياً أبوياً، والحاكم هنا يطرح نفسه على أنه أب، وأنّ الشعب هو الأبناء. والسلطة السياسية كثيراً ما تركز إلى وجود عائلات حاكمة حتى تكاد أن تكون بعض الأنظمة عبارة عن دول - قبائل، أو دول - عائلات. وحيث لا تسيطر عائلة واحدة على السلطة، يقوم حلف من العائلات ويكون طبقة حاكمة تتوزع أنصبة السلطة فيما بينها⁽¹⁾. فالعائلة العربية «في خصائصها الأساسية صورة مصغرة عن المجتمع، فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة... فإنّ بنية العائلة القائمة على السلطة الفوقية تقابلها بنية اجتماعية مماثلة... ومن حيث هي نظام، تقوم العائلة في آن واحد بتجسيد ودعم النظام الاجتماعي الأكبر، كما أنّ جميع المؤسسات التي تمثل دور الوسيط، بما في ذلك المؤسسات التربوية والدينية تقوم أيضاً بتعزيز القيم والمواقف التي بواسطتها تدرج العائلة أعضائها في الحياة الاجتماعية... هي القيم السائدة في هذا المجتمع... ومن الواضح أنّ تغيير المجتمع يقتضي تغيير العائلة والعكس صحيح»⁽²⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 254 - 255.

(2) هشام شرابي: «مقدمات لدراسة المجتمع العربي»، منشورات صلاح الدين، القدس،

1975، ص 40.

